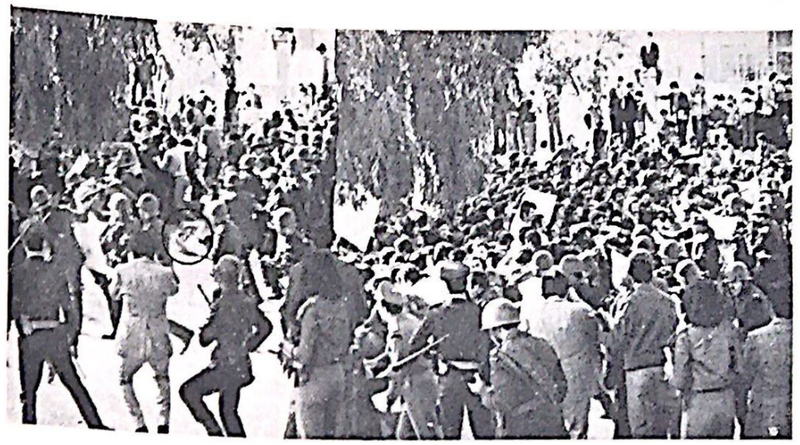

ماذا يجري في الجامعات الأجنبيّة؟
حملة تصفية ضدّ طلبة الجامعة اليسوعيّة

كانت الجامعة اليسوعية ولا تزال صاحبة امتيازات طبقية بالنسبة للجامعتين اللبنانية والعربية .. والجامعة اليسوعية بالاضافة الى الجامعة الاميركية ، كانت موردا للنظام وحاجاته الى بعض فروع الاختصاص لانعاش قطاع الخدمات والتجارة من جهة وللاستفادة من تخريج بعض الامكانات المتعلمة ذات الاصول البورجوازية الكبيرة والمتوسطة وبعض فئات الاقطاع المنهار والمتحول في الريف من جهة اخرى .

اذن قاعدة النظام التربوية والتعليمية ، كانت ترتكز في الاساس على مصدرين : الجامعة الاميركية بوصفها اداة استعمار ثقافي مرتبطة بالمحافظة على التخلف والتبعية من ناحية وتخريج ادوات ليبرالية قاصرة وعناصر تكنوقراطية عاجزة نظر للتخلف وتبريره وتغليف التبعية للاستعمار وتدافع عنه من ناحية اخرى . الجامعة اليسوعية بوصفها اداة استعمار ثقافي ـ سياسي للمدارس الفرنسية والارساليات الدينية ، تغلّف الايديولوجية الغيبية وتساهم في تكريس الطائفية كاداة فعل طبقية بوجه كافة الفئات الاجتماعية الوطنية والكادحة .

الا ان تضاؤل الجماهير اللبنانية في مطلع الخمسينات ، وحاجة قطاع الخدمات والتجارة الى مزيد من الاختصاصيين لتوسيع قاعدة هيمنته الاقتصادية في مجالاته المتعددة وفروعه المتنوعة، ادت الى كسر طوق احتكار التعليم ، وافساح بعض الفئات البورجوازية الصغيرة الريفية الى المدارس الرسمية ، مما أتاح لبعض العناصر ذات الانتماءات الاجتماعية الوضيعة « بالتسلل » الى الجامعتين اليسوعية والاميركية ، وازدادت نسبة هذا التسلل في مطلع عهد فؤاد شهاب حيث شهد قطاع التجارة والمصارف نموا متسارع الوتيرة عدا عن حاجة الدولة للمزيد من الاختصاصيين لتوسيع رقعتها الاجتماعية لاستيعاب المزيد من الفئات البورجوازية الصغيرة الريفية (كتبة ـ موظفين ـ عناصر تدير اجهزة الحكومة المتسعة) في مرحلة ازدادت فيها شراسة غزو الرأسمالية التجارية للريف اللبناني (هنا نجد تفسير سبب بروز أهمية ودور الجامعة اللبنانية التي حظيت نسبيا الحواجز الطبقية للتعليم العالي) .

امتداد التصفية للجامعة اليسوعية

امام وصول قطاع الخدمات الى الطريق المسدود (اواخر عهد شارل حلو) وبداية انهيار المصارف « الوطنية » مفسحة المجال من الباب الواسع لازدياد دخول الرساميل الاميركية والاوروبية الى لبنان (افلاس بنك انترا وتوابعه) ومجز اجهزة الدولة عن استيعاب المزيد والمزيد من الخريجين (نضخم الموظفين في الاجهزة الحكومية احد الاسباب المهمة في خلق ازمة الخريجين) وعدم قدرة النظام على استيعاب او توظيف وتشغيل الافواج المتعددة من الخريجين ، دفع الدولة الى تكريس سياسة خنق التعليم الرسمي (خاصة التعليم العالي) لصالح التعليم الخاص وذلك بـ :

١ ـ تضييق رقعة الانتساب الى الجامعة اللبنانية .

٢ ـ عدم تطوير الجامعة الوطنية وايجاد كليات تطبيقية وزراعية وعلمية حديثة .

٣ ـ محاولة عزل الجامعة الوطنية واعطاءها اهمية ثانوية لجعلها تتمتع بموقع هامشي من الانتاج مع تعزيزها لمقدرات الجامعتين اليسوعية والاميركية .

٤ ـ رفع اقساط الجامعتين اليسوعية والاميركية للمحافظة على مستواها الطبقي (بلغت نسبة رفع اقساط الاميركية ٢٠٫٥٪ في السنتين الاخريتين وسترفع بنسبة ٤٠٪ في السنتين المقبلتين) .

٥ ـ واخيرا محاولة القاء بعض الكليات التي لا يستفيد منها النظام ولا الاستعمار الثقافي في الجامعة الاميركية ، واتباع اسلوب التصفية التعليمية في بعض كليات الجامعة اليسوعية (بدلا من القائها) وتشجيع الكليات الاخرى لصالح قطاع التجارة والمصارف .

ان البند الاخير في سياسة التصفية الطبقية ـ التعليمية الجديدة التي لجات اليها الدولة في المدة الاخيرة ، هو ما حصل بالضبط في الجامعة اليسوعية في الامتحانات النسوية التي جرت منذ شهرين . اذ حافظت ادارة الجامعة على نسبة النجاح الاعتيادية (٣٠٪) في كلية ادارة الاعمال « مورد خصب لقطاع التجارة والمصارف ـ مدراء ـ موظفو وادارتو بنوك ـ اعضاء مجلس ادارة ـ ورؤساء شركات .. الخ) بينما هبطت نسبة النجاح بشكل ظاهر في كلية العلوم السياسية مثلا (نجح في السنة الثانية) طلاب من اصل ٧٠ طالبا . وفي السنة الثالثة نجح ٦ طلاب من اصل ٤٤ طالبا) . مما دفع احد طلبة السنة الثالثة لرفع دعوى على عميد الكلية يتهمه بالتزوير وتعمد اسقاطه وتحدى اللجنة الفاحصة في اعادة تصحيح مسابقته . هذا بالاضافة الى الطلبة المشاركين وقت فرز العلامات ، وعدم استمرار عميد الكلية في حضور عملية فرز اوراق الامتحانات حتى النهاية . وغياب استاذ لبناني مشارك في عملية فرز العلامات . عدا عن اسلوب التعليم الكلاسيكي الذي ينصف بالتعجيز والحشو ومراكمة المعلومات دون فائدة . (اعطت ادارة الجامعة امتيازات لكلية العلوم الادارية وحرمت كلية العلوم السياسية منها . اذ رفعت قسط الطالب الواحد في العلوم السياسية الى ٨٥٠ ليرة في السنة بينما بقي قسط طالب العلوم الادارية يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ ليرة في السنة) .

وسبب رفع الاقساط تبرره ادارة الجامعة بانه يعود لعدم تمكن ميزانيتها المالية من مواجهة ازدياد المصاريف والتكاليف السنوية ، بينما الطلبة يتهمون الادارة بانها تحل ازمتها المالية على حسابهم وذلك باللجوء لاسلوب التصفية والتقسيط للمحافظة على نمو مدخولها السنوي.

وهكذا ، نرى بان النظام يحل دائما ازماته على حساب الجماهير . ولقد كان للجامعة اللبنانية نصيبها الاكبر من تلقي ضربات النظام وتحمل ازماته . الا ان ازمة النظام اللبناني تتسع وتتفاقم يوما بعد يوم ، وبقدر ما تتسع تلك الازمة بقدر ما تطال نتائجها اوسع الفئات الاجتماعية اللبنانية والطبقة العاملة اولا واكثر فئات البورجوازية الريفية ثانيا وبعض فئات البورجوازية المتوسطة اخيرا . وبالتالي فان « موسى » تناقضات النظام بدات تطال طلبة الجامعتين الاجنبيتين ذات الامتيازات « الرفيعة » وبدا الطلبة يدفعون في السنتين الاخريتين ثمن نتائج الازمات المتعاقبة ويتعرضون بدورهم الى ارتفاع الاسعار (اسعار السلع ـ واسعار العلم) وتدني مستوى المعيشة .

●●●

بالرغم من ذلك ، نرى بان اتحاد طلبة الجامعة اليسوعية الذي يحضر « طبخات » لوائح انتخابات الاتحاد للدورة السنوية المقبلة ، لا يتحرك باتجاه تبني ازمة ومطالب بعض كليات الجامعة ، وذلك بسبب معرفته نتيجة انتخابات العام المقبل « المضمونة سلفا » !! وبسبب عجز قيادته عن تفسير بداية انهيار امتيازات الجامعة اليسوعية او عدم « مغاظرة » احزاب الاتحاد اليمينية على القدرة على حصر وضبط اي تحرك طلابي وخوفه على خسارة استمرار هيمنته الطلابية وبالتالي افساح المجال (للزاحمة) الحركة الوطنية له في « عقر داره » .. ■■

على هامش دعوة طلاب الاحتياط:
طوبى لوطن يختار حمَاته بالقرعة!

بعد انتهاء حملة ايار الدامية ، بالفشل العسكري في تحقيق اهدافها .. بدات السلطة مباشرة باتخاذ الترتيبات والاحتياطات اللازمة للجولة المقبلة .

وبدات الدولة حملتها المتعددة الوجوه :

اولا : هجوم ساحق على البلدان العربية وفي طليعتها سوريا بسبب موقفها الوطني من الاحداث ومن تنفيذ مجزرة التصفية بحق الشعب الفلسطيني والحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية .

ثانيا : استغلال موضوع اقفال الحدود للتنصل من المسؤوليات العربية ، واضطهاد العمال السوريين وبروز دعوات رجعية ومشبوهة .

ثالثا : التركيز على المقاومة بصفتها « جيش احتلال » واهمال موضوع اسرائيل واخطار الصهيونية على لبنان وضرورة الدفاع عنه والقيام بحملة تضليل وتزييف للحقائق .

رابعا : شن حملة اعلامية مركزة وموجهة ضد القوى الوطنية مع مظاهر الدعاية والتحريض ضد القوى المعادية للنظام و « الاقتصاد الحر » .

خامسا : محاولة تكتيل رأي عام «شعبي» يلتف حول اجهزة الدولة وبشكل الاحتياط الذي لجوقة النظام وسلطانه ، كمقدمة للاستفادة منه في حال وقوع صدام مفتعل من قبل الدولة (ومن هذا القبيل جاءت مهرجانات فرنايل وزحلة) .

سادسا : استغلال موضوع المغتربين والمتاجرة بهم واستصراخهم من لبنان والنظام والدولة مع كيل المدح مكتوما ومرتجلا لحامي الحمى ..

سابعا : دعوة الاحتياط للالتحاق بالجندية وذلك لمدة ثلاثة اشهر (مع مرسوم بعدد المهلة لسنة كاملة) وذلك لحراسة المرافق العامة والمشاريع الحكومية واجهزة الدولة وادارتها ، لتفريغ قوى الجهاز غير المدني للقيام بالمهمات التي ستوكل اليه عند بدء الجولة القادمة .

اهداف دعوة الاحتياط

لقد جاءت دعوة الاحتياط للالتحاق بالمعسكرات في وقت حرج وفي ظروف دولية وعربية ولبنانية مشبوهة ، وفي حالة لا يزال التوتر قائما وجراح ايار لم تندمل ، واحاديث الرسميين عن الصفقة لا تزال تتردد ، وخطابات اليمين الرجعي والطائفي الانعزالي لا تزال سارية على قدم وساق ، واعمال التشويه والكذب والافتراء مستمرة، واخطبوط المؤامرات والاحتكار لا يزال يعمل ويستشرس يوما بعد يوم .

والواقع ان دعوة «احتياط ليست لخدمة لبنان بل لخدمة السلطة ، وليست للدفاع عن سيادة لبنان بل عن سادة النظام ، في وقت وصلت فيه السلطة لدرجة قصوى من القمع الطبقي والتخاذل الوطني الوقح ، كان آخرها حادث خطف الطائرة العراقية من الاجواء اللبنانية وفوق « مدينة الاشعاع والنور » بالذات ، وفي وقت فضح فيه ارباب النظام سلطة النظام نفسه ، فكشفوا اوراق الخيانة والتخاذل والدسائس والمؤامرات ، حيث عرفت الجماهير حقيقة موقف السلطة ايام اعتداء المرفيه ودخول قوات اسرائيل الحدود الجنوبية وعملية الانزال في الشمال (البداوي ونهر البارد) واخيرا عملية بيروت في ١٠ نيسان . اذن جاءت دعوة الاحتياط في وقت بلغ شك الشعب بنظامه مداه ، وفي فترة بلغت فيها الهوة بين الدولة والجماهير آلاف الاميال ، وفي زمن لم يعد لشعب لبنان ثقة بحكومة « كل لبنان » وقبل كل لبنان ..

ان السؤال الاول الذي يطرحه الجميع ويطرحه اول ما يكون ، طلبة الاحتياط على انفسهم ، ما هو الهدف من الدعوة ؟ وما خلفيات هذه المفاجاة بعد ما حصل الذي حصل ؟ ان مجرد التساؤل بهذا الشكل ، وان مجرد الاجماع العام على مثل هذا السؤال ، دليل كاف وواف على فقدان الثقة ما بين السلطة والجماهير التي تشك في حسن نية انظام ، وتتخوف من زج اولادهم في معركة ليست على كل حال واي حال لمصلحة لبنان مهما كانت نتائجها الآنية .

هذا عدا عن التساؤلات الجارية حول كيفية تطبيق التجنيد الاجباري ، والتمييز بين ابناء لبنان الواحد ، اذ انه هناك فصل بين طلبة يتوون الدخول في كليات الطب او الهندسة واكثريتهم من العائلات البرجوازية وبين طلبة سيلتحقون الى كليات الاداب والحقوق واكثريتهم من العائلات الكادحة التي تعجز عن تسجيل اولادها في جامعة اجنبية غالية الثمن (الاميركية او اليسوعية)

كما ان المضحك المبكي في الموضوع هو ، هل يجوز ان تكون خدمة العلم بالقرعة ؟ وهل اصبح الخط و « اليانصيب » يدخل في لعبة الجندية ؟ بالاضافه الى خوف اولياء الطلبة من لعب الواسطة دورها التقليدي في زياده فرز الاسماء فرزا ، وفي تعميق التمييز بين الطلبة : واحد لحساب الجارية وواحد لحساب الست . وكم هم «الجواري» كثر في منطق النظام وكم هم فلائل ابناء « الستات » ..

وتعود فتقول : « طوبى لوطن يختار حماته بالقرعة » ■■

المعلمون المصروفون هل يُعادون؟

مضى على صرف المعلمين الرسميين الـ ٢٠٩ اكثر من سبعة اشهر وقضيتهم لم تزل في مد وجزر اي لا معلقه ولا مطلقة كما يقال واصبح المعلمون في حالة ضجر وياس وخاصة بعد ان وقعوا فريسة الجوع والتشرد مع عائلاتهم.

فهل تملك حكومة «كل لبنان» زمام المبادرة لحل قضية المعلمين المصروفين الذين هم من لبنان وليسوا من اليابان او الصين ؟.

اننا فعلا ناسف بان يضطهد المعلم في بلد الاشعاع والنور ؟

ان قضية المعلمين المصروفين اصبحت قضية مطلبية لكل لبناني شريف وستبقى هذه القضية .. حية في قلوب كل الشرفاء في هذا البلد .

فاذا كانت الاضرابات لا تنفع لاعادة المعلمين الى وظائفهم واذا كان الاعتصام اكثر من خمسة اشهر لا يثير ضمير مسؤول ؟! واذا كانت العرائض والبيانات لا تجدي نفعا ، ووقوف ٥٩ نائبا الى جانب المعلمين اي اكثر من نصف عدد النواب في المجلس النيابي لا يعيد الحق الى نصابه فاي الطرق هي الاجدى والانفع ؟ وابن هو مصدر الديمقراطية الصحيحة عند النظام « الحر » ! الذي به يتفنون .. وماذا يطلب من المعلمين المصروفين ان يعملوا بعد ان قمعوا عدة مرات . ولقد تعرجلت الحكومة عليهم اخيرا امام البرلمان واتهالت عليهم ضربا ورفسا ؟

فهل يلام الشعب اخيرا اذا لم يمتثل لنوابه ؟

وهل يدان الشعب اذا ثار وناضل ؟

ان مجزرة صرف المعلمين هي اكبر من جريمة ومجزرة لان الموت البطيء هو اعلى درجات المجازر ؟

فهل يرجع المسؤولون الى رشدهم بعد ان اعترف بقبحهم وظلمهم صاحب سلام بالذات الذي كان المدافع الاول عن اجراء صرفهم ؟ ولقد تراجع بيار الجميل كذلك وقال يجب اعادتهم الى وظائفهم ويكفي « تاديبهم ! » سبعة اشهر خارج الوظيفة ، وتراجع بك الحزب الديمقراطي الاشتراكي مخافة على تدهوره وتقلص شعبيته في الجنوب ..

اننا نسال الان من المسؤول عن عدم اعادة المعلمين المصروفين الى وظائفهم بعد ان تراجع بعض ارباب النظام عن مسؤولية الصرف ؟ وغسلوا ايديهم عن تلك الجريمة التي اقترفوها !..

ان « الرجوع عن الخطا فضيلة ! » كما كان يردد صاحب سلام فهل يرجع الحكام عن ضلالهم قبل فوات الاوان ؟ ■

رأي « معلم مصروف »

الغلاء
شم الغلاء، شم الغلاء

ان القانون العام السائد في لبنان ، هو قانون الاحتكار ، وقانون الاحتكار يحمل معه كل انواع الاستغلال وتحقيق الارباح الطائلة ، يحمل معه الغش واللاعب بالاسعار والغلاء .

في السابق كان قانون سرقة المستهلك يتوقف على الغلاء ، والغلاء بدوره يؤدي الى الاحتكار ، والاحتكار يساعد على زيادة الغلاء من جديد . وزيادة اسعار البضائع المستوردة او المنتجة محليا ، قانون عام يتصاعد سنة بعد سنة في جميع انحاء العالم ، وخاصة في البلدان المتخلفة والتابعة حيث تدفع هذه البلدان ثمن تبعيتها المباشرة وتخلفها الفاضح فزيادة اسعار البضائع في البلدان المنتجة يؤدي الى زيادتها المضاعفة في البلدان المستوردة ، ارتفاع الاجور في البلدان الصناعية يؤدي الى ارتفاع اسعار البضائع ، نقص المواد الخام او ازدياد اسعارها تعكس نفسها راسا على البلدان المتخلفة . اذن قانون هذه البلدان غلاء ـ احتكار ـ غلاء .

الا ان الذي يحدث في لبنان وخاصة في المدة الاخيرة هو زيادة الاسعار بشكل مضاعف ومضاعف ، وتاتي هذه الزيادة كل فترة وجيزة لا بشكل دوري او سنوي . وفي بعض الاحيان يختلف سعر البضاعة وخاصة المواد الاستهلاكية وفي طليعتها المواد الغذائية من ليلة وضحاها ، بين الفجر والنجر وحتى بين ساعة وساعة . يكون سعر الارز في الصباح ٩٠ قرشا يصبح في المساء ١٢٠ ـ ١٣٠ قرشا ويكون قبل يومين ٨٥ قرشا وقبل اسبوعين ٦٥ قرشا وقبل شهرين ٥٠ قرشا .

وهكذا دواليك ، تتضاعف الاسعار شهريا واسبوعيا ويوميا ويدفع العامل والفلاح الصغير وكافة الفئات الاجتماعية الكادحة ثمن تبعية النظام اللبناني وتخلفه .

والانكى من ذلك انه عندما يقوم العامل باضراب ما بعدما يعجز عن تحقيق مطالبه بالسبل السلمية او بواسطة النقابة (التي غالبا ما تكون مشتراة من قبل الدولة وتجارها) تكال له تهم التخريب وتعطيل الانتاج والفوضى في الوقت الذي تكون الاسعار كوي جسده والغلاء يحرق معاشه المواضع بجهوده تتبخر يوما بايبض الاثمان ، وكل سنة يزداد فقرا (زيادة الغلاء وارتفاع الاسعار) وتتدنى مستوى معيشته حتى يخور قوة عمله وقدرته على الانتاج ، فيستفيد الراسمالي منه دون ضمان اجتماعي وضمان صحي سليم ودون ضمان شيخوخة . وفوق ذلك اذا « تلطف » صاحب المعمل و « تنازل » عن قسم ضئيل من ارباحه (غالبا ما يرفع ثمن بضاعته في حال زيادة تكاليف الانتاج او زيادة اجور العمال) ورفع اسعار قوة العمل المستهلكة من العامل ، تكون في هذه الحالة قد ازدادت نسبة الغلاء وتضاعفت عدة مرات قياسا لنسبة زيادة الاجور .. اذن في لبنان قانون اخر بالنسبة للغلاء ، وهو احتكار ـ غلاء ـ احتكار . فالغلاء عندنا يعكس كل بلدان العالم تقريبا ، فهناك يحصل عندما يخف انتاجها او تصاب بنكسة سنوية .

اما الغلاء في لبنان فيستمر دائما بالارتفاع باسباب او بلا اسباب بشروط او بلا شروط، لعوامل طارئة او لعوامل دائمة ، الغلاء دائما في ارتفاع عكس سعر الانسان الذي هو في تدهور مستمر .. الغلاء عندنا يحدث حتى ولو كان هناك فائض في المادة المنتجة ، حتى ولو كان العرض في السوق يفوق الطلب .

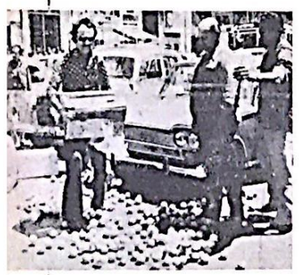

كيف ؟ في ظل مصلحة حماية المستهلك (صدق او لا تصدق) التي انشئت في وزارة الاقتصاد منذ العام ١٩٦٥ ، حيث تعتمد على قانون عثماني لا يسمح بالحؤول دون الغلاء والاحتكار والغش قبل وقوع المخالفة بل بعد وقوعها وذلك بتحرير محضر مخالفة ، هذا اذا لم يشتر التاجر ، صاحب تحرير المحضر . في ظل هكذا وضع يقوم احد التجار بتخزين البضائع او بتجميع مادة غذائية معينة من السوق فترتفع سعرها الى سماء الاحتكار والسرقة ! وهكذا تسعر اللعبة : احتكار ـ غلاء ـ احتكار . حتى اصبح سعر السكر ٩٥ قرشا ، والارز ١٢٠ قرشا ، وكيلو البطيخ ١٠٠ قرش (اعطي تاجر واحد اجازة استيراد البطيخ وبعد ان انتهت مدة الاجازة والتي لم تتعد لاحد كان هذا التاجر نفسه قد اشترى موسم البطيخ المحلي ليبيعه بالسوق بهذا السعر المرتفع) اليوم اصبح ثمنه ٣٠٠ قرش ، والبندورة ١٠٠ قرش ، والصاصون وكيس البرش ١٢٥ و ١٤٠ (سبب ارتفاع سعر الصابون يعود الى لعبة احتكار الزيت منذ اشهر بسبب منع وزارة الزراعة من استيراد الزيتون والزيت بحجة حمايه الانتاج المحلي ، فكانت النتيجه ارتفاع الاسعار الذي طال كل المواد المستخرجه من الزيتون والزيت دون ان يستفيد طبعا المزارع الصغير والمتوسط من الزياده هذه لانه باع انتاجه لتاجر او محكر او متنفذ .. حبث لا سمعه غير القبول بالسعر الذي يتكرمون به) .

واخيرا نأتي الى ازمة الخبز ـ حبى لا نقول الماء والكهرباء ـ فان رئيس نقابة اصحاب الافران يهدد بالاضراب او بزيادة سعر الخبز الى ٦٠ و ٧٠ قرشا والدولة تهدد بدورها بانها لن تقبل مثل هذه الزيادة المكشوفه ، ورئيس النقابه يقول لماذا فقط اصحاب الافران ؟ وابن الدوله من التجار الذين هم السبب الرئيسي في رفع اسعار الطحين واحتكاره .. طبعا ان السبب يعود الى ان زيادة سعر الخبز سوف تطال كل جماهير الشعب (بما فيها البورجوازيين طبعا !) والخبز هو ماكول يومي وماده مستهلكة (نحن في بلاد الخبز) وبالتالي زيادة سعره سيمس الجميع الامر الذي يهم له الجميع . بينما المواد الاخرى ، فانها ليست بذات الاهمية ولذلك فاللاعب باسعارها اسهل .. واكثر ربحا ■■